جلسة الثلاثاء الموافق 9 من يناير سنة 2024

برئاسة السيد القاضي / أحمد عبد الله الملا "رئيس الدائرة"

وعضوية السادة القضاة / محمد أحمد عبد القادر والطيب عبد الغفور عبد الوهاب.

( )

الطعنان رقما 1506 لسنة 2022، 1128 لسنة 2023 جزائي

(1، 2) إجراءات جزائية "إجراءات المحاكمة: نظام الجلسة وإجراءاتها: علنية الجلسات وسريتها". بطلان "التمسك بالبطلان المتعلق بالنظام العام". نظام عام "إجراءات التقاضي وقواعد إصدار الأحكام من النظام العام".

(1) إجراءات التقاضي وقواعد إصدار الأحكام. مخالفتها يرتب البطلان. علة ذلك. لتعلقها بالنظام العام. أساس ذلك.

(2) سرية الجلسات في الجرائم الواقعة على العرض. وجوبية. مخالفة ذلك. البطلان. ثبوت انعقاد جلسات محاكمة الطاعن في علانية. مؤداه. نقض الحكم كلياً.

(الطعنان رقما 1506 لسنة 2022، 1128 لسنة 2023 جزائي ، جلسة 2024/1/9)

1- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إجراءات التقاضي وقواعد إصدار الأحكام من أسس التنظيم القضائي وأن مخالفة الأصول المقررة بشأنها يترتب عليه بطلان الحكم بطلانا مطلقا يتعلق بالنظام العام تثيره المحكمة من تلقاء نفسها عملا بالمادة 222 من قانون الإجراءات الجزائية.

2- المقرر عملا بنص المادة 162 من قانون الإجراءات الجزائية أنه "1- يجب أن تكون الجلسة علنية ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو أن تمنع فئات معينة من حضورها. 2- تكون الجلسات سرية في الجرائم الواقعة على العرض وفي الأحوال الأخرى التي ينص القانون عليها" مما مؤداه أن الفقرة الثانية من نص المادة ألزمت المحكمة وهي تنظر دعوى في جريمة واقعة على العرض أن تكون جلساتها سرية وجوبا وإلا شاب حكمها البطلان أن خالفت هذه الإجراءات. ولما كان ذلك، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمتي الموضوع أن جلسات محاكمة الطاعن قد تمت علانية وفي مخالفة صريحة لما نصت عليه المادة 2/161 من قانون الإجراءات الجزائية مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً كليا لمخالفته الواضحة نصا آمراً واجبا اتباعه في إجراءات المحاكمة.

المحكمة الاتحادية العليا

المحكمة

_____

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة أحالت الطاعن إلى المحاكمة الجنائية بوصف أنه بتاريخ 2022/3/13 بدائرة .....: -

1- واقع المجني عليها ..... بغير رضاها - على النحو المبين بالتحقيقات - حال أنها في وضع صحي يجعلها عاجزة عن المقاومة أو لا يعتد بإرادتها وانتهز المتهم بذلك فرصة ضعف إدراك المجني عليها.

2- خطف المجني عليها ..... بنفسه بطريق الحيلة بواسطة مركبته من نوع .....- ترخيص ..... 1 تحمل لوحه رقم ..... مستغلا أنها مجنونة، بغرض اغتصابها فانساقت مع الأمر الواقع وركبت معه بناء على تلك الحيلة بوصفها الإدراكي الواقع للغرض الذي قصد إتيانه موضوع التهمة الأولى على النحو المبين بالتحقيقات.

وطلبت معاقبته طبقا للمواد 2/83، 2/103، 1/126، 395 الفقرة الأولى بنود 2، 5، 6، 2/406 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 31 لسنة 2021 بقانون الجرائم والعقوبات الاتحادي والمادة 145 من قانون اتحادي رقم 35 لسنة 1992 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية.

وبجلسة 2022/6/20 قضت المحكمة حضوريا وبالإجماع بإدانة المتهم ..... عما أسند إليه من اتهام وتقضي بإعدامه تعزيزا بالوسائل المتاحة وبمصادرة الأشياء المضبوطة وإتلافها.

استأنف المحكوم عليه بالاستئناف رقم 250 لسنة 2022، كما استأنفت النيابة العامة بالاستئناف رقم 278 لسنة 2022 طالبة إقرار الحكم.

وبجلسة 2022/12/15 قضت محكمة الاستئناف حضوريا وبالإجماع: أولا: بقبول الاستئنافين شكلا. ثانيا: وفي الموضوع 1- عن استئناف المتهم برفضه وتأييد الحكم المستأنف. 2- عن استئناف النيابة العامة بتأييد الحكم المستأنف.

لم يرتض المحكوم عليه قضاء الحكم فطعن عليه بطريق النقض.

كما طعنت النيابة العامة. وقدمت النيابة العامة مذكرة في طعن المحكوم عليه وطلبت نقض الحكم المطعون فيه لبطلانه.

أولا: الطعن رقم 1128 لسنة 2023 المقام من المحكوم عليه / .....

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان لمخالفة إجراءات المحاكمة وفق نص المادة 161 من قانون الإجراءات الجزائية وذلك لانقضاء جلسات محاكمة الطاعن أمام محكمتي الموضوع علانية، مما يستوجب نقضه.

وحيث إن النعي في محله، ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إجراءات التقاضي وقواعد إصدار الأحكام من أسس التنظيم القضائي وأن مخالفة الأصول المقررة بشأنها يترتب عليه بطلان الحكم بطلانا مطلقا يتعلق بالنظام العام تثيره المحكمة من تلقاء نفسها عملا بالمادة 222 من قانون الإجراءات الجزائية. وكان من المقرر عملا بنص المادة 162 من قانون الإجراءات الجزائية أنه " 1- يجب أن تكون الجلسة علنية ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو أن تمنع فئات معينة من حضورها. 2- تكون الجلسات سرية في الجرائم الواقعة على العرض وفي الأحوال الأخرى التي ينص القانون عليها" مما مؤداه أن الفقرة الثانية من نص المادة ألزمت المحكمة وهي تنظر دعوى في جريمة واقعة على العرض أن تكون جلساتها سرية وجوبا وإلا شاب حكمها البطلان أن خالفت هذه الإجراءات.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من محاضر جلسات محكمتي الموضوع أن جلسات محاكمة الطاعن قد تمت علانية وفي مخالفة صريحة لما نصت عليه المادة 2/161 من قانون الإجراءات الجزائية مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً كليا لمخالفته الواضحة نصا آمراً واجبا اتباعه في إجراءات المحاكمة.

ثانيا: الطعن رقم 1506 لسنة 2023 المقام من النيابة العامة

لما كانت المحكمة قد انتهت بقضائها في الطعن رقم 1128 لسنة 2023 المقدم من المحكوم عليه إلى نقض الحكم المطعون فيه وهو ما يستتبع نقضه أيضا بالنسبة لهذا الطعن لاتصاله بوجه الطعن الذي نقض الحكم من أجله ولوحدة الواقعة، دون حاجة لبحث أوجه هذا الطعن.